

الهيئة المنظمة للاتصالات أطلعت القطاع الخاص على عملها

القانوني إن من حيث وضعها الداخلي إثر استقالة الدكتور شحادة أو من حيث تعاملها مع المؤسسات العامة وخصوصاً مع وزارة الاتصالات، إعادة التأكيد أن الهيئة كانت ولم تزل تعمل على تطبيق قانون الاتصالات ٢٠٠٢/٤٣١ وعلى تشجيع المنافسة العادلة ضمن رؤية واضحة ومتكاملة، آملة في أن التعاون بين الافرقاء كافة، هيئة ووزارة وقطاعاً خاصاً، سوف يتيح تطوراً ملموساً في القريب العاجل".

ثم جرى نقاش بين حب الله والمجتمعين عن أهم ما يعني شركاتهم حالياً، وطالب بعض المؤسسات المعنية بالانتقال من الكلام والوعود إلى الأفعال، وترجمة التعاون والتقارب الحاصل بما يفيد قطاع الاتصالات والمستهلك.

وأعطيت أمثلة عن حصة القطاع الخاص مقارنة مع حصة القطاع العام في خدمة الإنترنت السريع، التي لا تتخطى بسبب العوائق الموضوعية نسبة ١٨٪ من هذه السوق.

وأشار المجتمعون إلى ارتفاع نسبة البث غير الشرعي للساعات الدولية، ومخاطر ذلك على القطاع، وتم التطرق إلى احتمال إطلاق خدمات حزمة عريضة على شبكات الخلوي ما يعرض القطاع الخاص المرخص له إلى خطر الزوال في حال لم يترافق ذلك مع إجراءات بنيوية تتيح التنافس العادل كما هو منصوص عليه في القانون.

أكد رئيس الهيئة المنظمة للاتصالات بالانابة عماد حب الله استمرار الهيئة ممثلة بمجلس إدارتها في عملها الرقابي والتنظيمي حتى انتهاء فترة التعيين، داعياً إلى عزل استقالة كمال شحادة عن التجاذب السياسي.

عقدت الهيئة اجتماعاً موسعاً مع شركات القطاع الخاص المرخص لها من مقدمي خدمات الإنترنت ونقل المعلومات في مقرها في وسط بيروت، حضره حشد من ممثلي هذه الشركات وأعضاء مجلس إدارة الهيئة.

افتتح حب الله الاجتماع، بالحديث عن استقالة كمال شحادة "التي تعتبر خسارة للهيئة وللقطاع العام في لبنان"، مشدداً على "ضرورة عزل هذه الاستقالة عن التجاذب السياسي الحاصل لما فيه مصلحة قطاع الاتصالات".

وأوضح حب الله "أن الاجتماع يهدف لإطلاع ممثلي القطاع الخاص على آخر التطورات، خصوصاً في ما يتعلق بموقف الهيئة في ما يتم تداوله إعلامياً في الأونة الأخيرة".

وأوجز موقف الهيئة ببعض الرسائل الرئيسية الموجهة إلى المعنيين وهي: استمرار الهيئة ممثلة بمجلس إدارتها في عملها الرقابي والتنظيمي حتى انتهاء فترة التعيين، أي لفترة السنتين المقبلتين من دون أي تردد وبإجماع المجلس، صلابة موقف الهيئة